



تأثير الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي ٢٠١٧-٢٠٢٦

الباحث الأول : م.م ايهاب ستار غنيم

كلية التربية الاساسية، جامعة ذي قار، ذي قار، ٦٤٠٠١، العراق

Ehab.s.g@utq.edu.iq

الباحث الثاني : م.م كاظم لفته خضير

كلية الهندسة، جامعة ذي قار، ذي قار، ٦٤٠٠١، العراق

Hussamlo1989@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ، ميزان القوى ، التنافس الدولي ، القوة التكنولوجية ، النظريات.

كيفية اقتباس البحث

غنيم، ايهاب ستار ، كاظم لفته خضير ، تأثير الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي ٢٠١٧-٢٠٢٦، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The Impact of Artificial Intelligence on Reshaping the International Balance of Power 2017-2026

***First Researcher: Asst. Lect. Ehab Sataar Ghoneim**

College of basic education, University of thi-Qar, thi-Qar ,64001, Iraq

Second Researcher: Kadhim lafta khuhair

College of engineering ,University of Thi-Qar, Thi-Qar , 64001,Iraq

Keywords : Artificial intelligence, balance of power, international competition, technological power, theories .

How To Cite This Article

Ghoneim, Ehab Sataar, Kadhim lafta khuhair, The Impact of Artificial Intelligence on Reshaping the International Balance of Power 2017-2026 ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026,Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

Abstract:

This research aims to examine the impact of artificial intelligence (AI) on reshaping the international balance of power, in light of the rapid developments in AI technologies and their transformation into one of the most important sources of power and influence in the contemporary international system. The research is based on the hypothesis that the rapid advancement of AI technologies has contributed to a transformation in the sources of international power through its impact on military, economic, technological, and security capabilities. This transformation has consequently affected the nature of competition among major powers and the future of the international system. The research adopts the descriptive-analytical approach to analyze the relationship between artificial intelligence and the elements of comprehensive state power, in addition to the comparative approach to compare the approaches of major powers in the field of AI, particularly



the United States, China, Russia, and the European Union. The research also draws on several theoretical approaches, most notably Realist Theory, Liberal Theory, and the concept of Smart Power, in order to explain the impact of technological development on international relations.

The research concludes that artificial intelligence has become one of the significant determinants of international power, and that possessing advanced capabilities in this field provides states with strategic advantages in the military, economic, and technological domains. It has also contributed to intensifying competition among major powers and redefining the sources of power and influence within the international system. The research further demonstrates that the continuation of the technological gap may increase disparities between developed and developing countries, while international cooperation and the establishment of appropriate legal and ethical frameworks can contribute to mitigating the risks associated with the uncontrolled use of artificial intelligence. The research recommends increasing investment in scientific research and innovation supporting peaceful applications of AI, developing digital infrastructure and cybersecurity, and strengthening international cooperation in the field of artificial intelligence. Such measures can contribute to ensuring the safe and responsible use of this technology and enhancing states' ability to address the anticipated transformations in the international balance of power.

مستخلص البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحولها إلى احد مصادر القوة والنفوذ في النظام الدولي المعاصر ، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي أسهم في إحداث تحول في مصادر القوة الدولية من خلال تأثيره في القوة العسكرية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، والأمنية . الأمر الذي انعكس على طبيعة التنافس بين القوى الكبرى ومستقبل النظام الدولي . واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعناصر القوة الشاملة للدولة إلى جانب المنهج المقارن لمقارنة توجهات الدول الكبرى في مجال الذكاء الاصطناعي ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين وروسيا ، والاتحاد الاوربي . كما أستفاد البحث من مداخل



مجلة

مركز بابل للدراسات الإنسانية

٢٠٢٦

المجلد ١٦ / العدد ١٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

نظرية أبرزها النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية ومفهوم القوة الذكية ، لتفسير أثر التطور التكنولوجي في العلاقات الدولية .

وتوصل البحث إلى ان الذكاء الاصطناعي أصبح أحد المحددات المهمة للقوة الدولية وان امتلاك القدرات المتقدمة في هذا المجال يمنح الدول مزايا استراتيجية في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ، كما أسهم في تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وإعادة تعريف مصادر القوة والنفوذ في النظام الدولي . وأظهر البحث كذلك أن استمرار الفجوة التكنولوجية قد يؤدي إلى زيادة التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية في حين يمكن للتعاون الدولي ووضع أطر قانونية وأخلاقية مناسبة أن يساهم في الحد من مخاطر الاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي . ويوصي البحث بزيادة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار وتنمية رأس المال البشري ودعم الاستخدامات السلمية وتطوير البنية التحتية الرقمية والأمن السيبراني وتعزيز التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي بما يسهم في تحقيق الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيا وتعزيز قدرة الدول على مواجهة التحولات المتوقعة في ميزان القوى الدولي .

المقدمة:

يشهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تحولات متسارعة فرضتها الثورة الرقمية والتطورات المتلاحقة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل موازين القوة بين الدول. فلم يعد التفوق الدولي يعتمد على القدرات العسكرية أو الاقتصادية التقليدية فحسب، بل أصبح امتلاك التقنيات المتقدمة، والقدرة على تطوير الخوارزميات، وإدارة البيانات الضخمة، وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، من أبرز محددات القوة والنفوذ في البيئة الدولية ، وقد دفع هذا التحول العديد من الباحثين إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للقوة في العلاقات الدولية، وإبراز أهمية القوة التكنولوجية باعتبارها أحد أهم مرتكزات النفوذ في القرن الحادي والعشرين ، وقد أسهم الذكاء الاصطناعي في إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة التفاعلات الدولية، من خلال تعزيز القدرات العسكرية والاستخباراتية، وتحسين عمليات صنع القرار، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، ودعم الأمن السيبراني، فضلاً عن توسيع أدوات التأثير الدبلوماسي والإعلامي. وفي المقابل أوجد هذا التطور تحديات جديدة تتعلق بالتنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى، وسباقات التسلح القائمة على الأنظمة الذكية، وحوكمة التقنيات الناشئة وأخلاقيات استخدامها، الأمر الذي جعل الذكاء الاصطناعي أحد المحاور الرئيسية في الاستراتيجيات الوطنية للدول الكبرى والمنظمات الدولية . وتبرز المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين بوصفها

نموذجاً واضحاً لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز المكانة الدولية، إذ تسعى كل منهما إلى تحقيق الريادة في مجالات البحث العلمي، وتطوير الرقائق الإلكترونية، والحوسبة المتقدمة، والابتكار التقني، واستقطاب الكفاءات، بما يعزز قدرتها على التأثير في بنية النظام الدولي. كما يعمل الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وعدد من القوى الصاعدة، على تبني استراتيجيات وطنية تهدف إلى تضيق الفجوة التكنولوجية وتعزيز تنافسيتها العالمية، مما يعكس انتقال التنافس الدولي من المجال التقليدي إلى المجال الرقمي والتكنولوجي.

إشكالية البحث:

شهد النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين تطورات متسارعة نتيجة التقدم الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية، مما أدى إلى بروز أنماط جديدة من التنافس بين القوى الكبرى. ولم يعد ميزان القوى الدولي يعتمد على عناصر القوة التقليدية، بل أصبحت التكنولوجيا والبيانات والابتكار من أهم محددات المكانة الدولية للدول. وفي ظل هذا التحول تبرز إشكالية تتمثل في مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على إعادة توزيع عناصر القوة بين الدول، وتأثير ذلك في طبيعة النظام الدولي ومستقبل العلاقات الدولية.

وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي، وما انعكاسات ذلك على مستقبل النظام الدولي؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

١. ما المقصود بالذكاء الاصطناعي، وما أهم خصائصه؟
٢. ما العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعناصر القوة الشاملة للدولة. وكيف يؤثر في القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للدول؟
٣. كيف انعكس التنافس في مجال الذكاء الاصطناعي على العلاقات بين القوى الكبرى؟
٤. ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل ميزان القوى الدولي في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أكثر الموضوعات تأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً رئيساً في تشكيل القوة الشاملة للدول بوصفه مصدراً جديداً للقوة. و إلى تحليل الكيفية التي يؤثر بها الذكاء الاصطناعي، من خلال دراسة

أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وتحليل انعكاساته على التنافس بين القوى الكبرى ، واستشراف تأثيراته المستقبلية في طبيعة النظام الدولي في ظل الثورة الرقمية . وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في ظل احتدام المنافسة بين القوى الكبرى في مجال الذكاء الاصطناعي، وما يترتب على ذلك من آثار في مستقبل النظام الدولي وتوازناته الاستراتيجية. كما أن هذه التحولات تفرض على الدول النامية تحديات وفرصاً في الوقت نفسه، الأمر الذي يجعل فهم طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وميزان القوى الدولي ضرورة علمية وعملية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وميزان القوى الدولي.
٢. تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعناصر القوة الشاملة للدولة.
٣. دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.
٤. تحليل التنافس بين القوى الكبرى في مجال الذكاء الاصطناعي وانعكاساته على النظام الدولي.

٥. استشراف مستقبل ميزان القوى الدولي في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي.
٦. تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الأمن والتنمية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبح عاملاً رئيساً في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي، من خلال إحداث تحول في مصادر القوة التقليدية نحو القوة التكنولوجية والرقمية، الأمر الذي عزز التنافس بين القوى الكبرى، وأثر في طبيعة النظام الدولي ومستقبل العلاقات الدولية.

وتتبع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

١. يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز القوة العسكرية والأمنية للدول من خلال تطوير الأنظمة الذكية والحروب السيبرانية والاستخبارات الرقمية.
٢. يؤدي الاستثمار في الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز القوة الاقتصادية والتنافسية للدول، بما يسهم في رفع مكانتها الدولية.
٣. يمثل التنافس في مجال الذكاء الاصطناعي أحد أهم أسباب التحولات الراهنة في ميزان القوى بين الولايات المتحدة والصين والقوى الدولية الأخرى.

٤. سيؤدي استمرار التطور في الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية، بحيث تصبح التكنولوجيا والابتكار من أهم محددات النفوذ الدولي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيسي، وذلك من خلال وصف مفهوم الذكاء الاصطناعي وميزان القوى الدولي وتحليل أثر التطورات التكنولوجية في إعادة تشكيل عناصر القوة بين الدول. مع الاستفادة من الأدبيات الحديثة والتقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات العلمية والمنظمات الدولية المتخصصة، بهدف تقديم تحليل علمي متوازن يستند إلى الأدلة والبيانات الحديثة. كما تم توظيف المنهج المقارن للمقارنة بين استراتيجيات القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في تعزيز القوة الوطنية. كذلك استعان البحث بمنهج دراسة الحالة من خلال تحليل نماذج معاصرة للتنافس الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي، بهدف بيان انعكاسات هذا التنافس على مستقبل النظام الدولي وإعادة تشكيل ميزان القوى الدولي.

حدود البحث:

أولاً: الحدود الزمانية

يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٦، وهي مرحلة شهدت تطوراً متسارعاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، واحتدام التنافس الدولي بين القوى الكبرى، ولا سيما بعد إطلاق العديد من الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، والتطورات المتلاحقة في الذكاء الاصطناعي التوليدي منذ عام ٢٠٢٢.

ثانياً: الحدود المكانية

يركز البحث على النظام الدولي، مع تحليل سياسات وتجارب القوى الدولية الرئيسية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، بوصفها الأطراف الأكثر تأثيراً في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، مع الإشارة إلى انعكاسات ذلك على بقية دول العالم.

ثالثاً: الحدود الموضوعية

ينحصر البحث في دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي، من خلال تحليل أثره في عناصر القوة الشاملة للدولة، ولا سيما القوة العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية، والأمن السيبراني، وبيان انعكاساته على التنافس بين القوى الكبرى

ومستقبل النظام الدولي، دون التوسع في الجوانب التقنية أو البرمجية المتعلقة بتطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري (الذكاء الاصطناعي ، ميزان القوى، النظريات).

المبحث الثاني: أبعاد تأثير الذكاء الاصطناعي في القوة الدولية (العسكري، الاقتصادي، الجيوسياسي).

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل الذكاء الاصطناعي (التحولات، التحديات، السيناريوهات المستقبلية).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي .

مع بداية القرن العشرين شهد هذا المجال تطورات كبيرة لاسيما مع اسهامات عالم الرياضيات البريطاني الآن تورينج (Alan Turing) الذي طرح فكرة الالة الذكية في عام ١٩٥٠ وقد اقترح تورينج اختباراً سمي باسمه اختبار تورينج كمعيار لتقييم قدرة الالة على محاكات الذكاء البشري . (Norvig, 2010, p. 2.3) .

اما النشأة الاولى لمفهوم الذكاء الاصطناعي بشكل رسمي كان في مؤتمر دارتموث عام ١٩٥٦ بقيادة جون مكارثي (John McCarthy) الذي يعتبر الاب الروحي للذكاء الاصطناعي ومارفن مينسكي (Marvin Minsky) والان نيويل (Allen) Newell و هيربرت سيمون (Herbert Simon) لوضع الأسس النظرية لهذا العلم الناشئ وقد تم خلال هذا المؤتمر صياغة مصطلح الذكاء الاصطناعي . (Norvig, 2010, p. 17) . لكن المفهوم ظل في اطار النظريات والخطط المستقبلية حتى في ثمانينات القرن الماضي عند ما بدأت الانظمة الخبيرة تشق طريقها في المجالات الطبية والهندسية كما ان المراحل الاولى من الذكاء الاصطناعي كانت تعتمد على القواعد المنطقية والبرامج الرمزية ، و يتكون مصطلح الذكاء الاصطناعي من تسميتين الاولى الذكاء الذي يدل على القدرة على التعلم والفهم والتفكير والتحليل اما الاسم الثاني فهو الاصطناعي والمشتق من الفعل يصطنع ويقصد به كل ما هو من صنع الانسان وليس طبيعياً (محمود، صفحة ٣٠٤)

وطبقاً لتعريف قاموس اكسفورد الذكاء الاصطناعي هو نظرية انظمة الكمبيوتر القادرة على اداء المهمات التي تتطلب عادة الذكاء البشري وتطويرها مثل الادراك البصري ، والتعرف على الكلام ، وصنع القرار ، والترجمة بين اللغات (zach w. y, limited 2021, p. 12) . أما

المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST) فيؤكد أن الذكاء الاصطناعي يشمل مجموعة من التقنيات التي تمكن الأنظمة من أداء وظائف مثل الإدراك، والتعلم، والتخطيط، واتخاذ القرار، بما يحاكي بعض القدرات المعرفية البشرية (NIST, 2023) ويقدم راسل و نورفيغ (Russell, Norvig) في أحد أشهر المراجع الأكاديمية في هذا المجال، تصوراً أوسع للذكاء الاصطناعي، إذ يعده علماً وهندسة لتصميم وكلاء يدركون البيئة المحيطة بهم ويتخذون إجراءات تحقق أفضل النتائج الممكنة وفق أهداف محددة (Russell, 2021, p. 22). ومن منظور العلاقات الدولية، لا ينظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه مجرد تقنية معلوماتية، بل باعتباره مورداً استراتيجياً يؤثر في عناصر القوة الوطنية الشاملة، إذ يسهم في تعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والأمن السيبراني، ويؤثر في تنافس الدول على الريادة التكنولوجية والابتكار. ولهذا أصبح امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها أحد مؤشرات القوة في النظام الدولي المعاصر.

أولاً: خصائص الذكاء الاصطناعي .

تجمع الأدبيات العلمية على أن الذكاء الاصطناعي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الأنظمة البرمجية التقليدية، ومن أبرزها:

١. القدرة على التعلم (Learning): تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning) والتعلم العميق (Deep Learning)، على اكتساب المعرفة من البيانات وتحسين أدائها مع مرور الوقت دون الحاجة إلى إعادة برمجتها بالكامل . (Russell, 2021)

٢. الاستدلال واتخاذ القرار (Reasoning and Decision-Making): تمتلك الأنظمة الذكية القدرة على تحليل البيانات والمفاضلة بين البدائل للوصول إلى قرارات أو توصيات تدعم تحقيق أهداف محددة، وهو ما يجعلها مفيدة في مجالات مثل التشخيص الطبي، والتحليل الاستخباراتي، وإدارة الأزمات (NIST, 2023).

٣. معالجة كميات ضخمة من البيانات (Big Data Processing): تتميز تقنيات الذكاء الاصطناعي بقدرتها على معالجة وتحليل البيانات الضخمة بسرعة ودقة، واستخلاص الأنماط والمؤشرات التي يصعب على الإنسان اكتشافها في الوقت نفسه، وهو ما يعزز قيمتها في صنع القرار الاستراتيجي (OECD., 2019) .



٤. التكيف مع المتغيرات (Adaptability): يمكن للعديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعديل سلوكها استناداً إلى البيانات الجديدة أو التغيرات في البيئة التشغيلية، مما يزيد من كفاءتها في التعامل مع الظروف المتغيرة.

٥. الأتمتة والاستقلالية (Automation and Autonomy): تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي تنفيذ مهام معقدة بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، مع تقليل الحاجة إلى التدخل البشري، وهو ما يرفع الكفاءة ويخفض الوقت والتكلفة (OECD., 2019).

٦. الدقة والسرعة و قابلية التنبؤ (Prediction): توفر تطبيقات الذكاء الاصطناعي قدرة عالية على إنجاز العمليات الحسابية والتحليلية بسرعة تفوق القدرات البشرية في كثير من المجالات، مع الحفاظ على مستوى مرتفع من الدقة عندما تدرب على بيانات مناسبة. ويستخدم خوارزميات في بناء نماذج قادرة على التنبؤ بالاتجاهات أو النتائج المستقبلية استناداً إلى البيانات التاريخية، وهو ما يوسع استخدامها في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية.

المطلب الثاني : مفهوم ميزان القوى الدولية .

يعتبر ميزان القوى الدولي من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، وقد ورد في قاموس (Collins English Dictionary) ويعرف ميزان القوى على أنه توزيع القوة بين الدول بحيث لا يكون بمستطاع أي دولة من الدول أن تهدد فعلاً المصالح الحيوية لأي دولة أخرى . (لنيل، ٢٠٠٩، الصفحات ٣٥-٣٦) ويستخدم لوصف الكيفية التي تتوزع بها عناصر القوة بين الدول بما يحول دون هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي، وترتكز نظرية توازن القوى مبدئياً على قاعدة توزيع القوة بين الوحدات الموكلة بتسيير المسائل الكلية فحالة التوازن هي المحصلة التلقائية لتفاعلات الصراع المستمر بين وحدات النظام الذي يتشكل بصورة عفوية نتيجة للصراع الدائر بين الغايات والارادات ويرى هانز مورغنثاؤ (Hans Morgenthau) في كتابه السياسة بين الأمم أن توازن القوى ينتج عن التناقض في غايات الفواعل في مسار سعي الأخيرة للمحافظة على الوضع القائم الذي يصطدم بتوجهات الفواعل المنافسة الباحثة عن تحويل الأوضاع أو الإطاحة بها (خزام، ٢٠٠٩، صفحة ٦٠). ويقوم هذا المفهوم على افتراض أن استقرار النظام الدولي يتحقق عندما تتقارب قدرات الدول أو تتوازن من خلال التحالفات، أو تعزيز القدرات الذاتية، أو اتباع سياسات تهدف إلى منع اختلال توزيع القوة. ويهدف ميزان القوى إلى تحقيق الاستقرار الدولي والحد من احتمالات اندلاع الحروب الكبرى، إذ تسعى الدول إلى موازنة القوة المتصاعدة للدول الأخرى من خلال تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية، أو عبر بناء تحالفات إقليمية ودولية تحقق التوازن المطلوب (بدوي، ٢٠٠٩، صفحة ٩٠). وينظر إلى

هذا التوازن بوصفه وسيلة للحفاظ على استقلال الدول ومنع هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي

ويتأثر ميزان القوى بمجموعة من العوامل، من أهمها القوة العسكرية، والقدرة الاقتصادية، والتطور العلمي والتكنولوجي، والكفاءة الدبلوماسية، والموارد الطبيعية، فضلاً عن الموقع الجغرافي للدولة. ومع تطور البيئة الدولية، لم يعد ميزان القوى يقتصر على القوة العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل مجالات جديدة مثل التكنولوجيا المتقدمة، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي لما لها من تأثير متزايد في تعزيز مكانة الدول ونفوذها الدولي (الحמיד، ٢٠١٦).

وفي ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، برزت قوى دولية جديدة أسهمت في إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، مما أدى إلى انتقال النظام الدولي تدريجياً نحو تعددية قطبية تتنافس فيها الدول على النفوذ السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، مع استمرار أهمية التحالفات الدولية في الحفاظ على التوازن والاستقرار (زهران، ٢٠١٥، صفحة ١١٥).

ويرى هانز مورغنثاو أن ميزان القوى يمثل آلية للحفاظ على الاستقرار الدولي، إذ تسعى الدول بصورة مستمرة إلى منع أي دولة من امتلاك تفوق مطلق يمكن أن يهدد أمنها أو مصالحها. ومن هذا المنظور، فإن ميزان القوى يعد سلوكاً سياسياً يعكس سعي الدول إلى تحقيق الأمن من خلال المحافظة على توازن نسبي في القدرات (Morgenthau, 2005, p. 187).

أما كينيث والتز (Kenneth Waltz)، فيربط مفهوم ميزان القوى ببنية النظام الدولي، ويؤكد أن توزيع القدرات بين الدول هو العامل الرئيس الذي يحدد طبيعة العلاقات الدولية. ويرى أن أي تغيير جوهري في توزيع القوة يؤدي إلى تغيير في بنية النظام الدولي وأنماط التفاعل بين وحداته (Waltz, 1979, p. 102).

وفي الأدبيات المعاصرة، توسع مفهوم ميزان القوى ليشمل عناصر جديدة تتجاوز القوة العسكرية والاقتصادية التقليدية، فأصبحت القدرات التكنولوجية، والابتكار، والسيطرة على البيانات، والقدرة على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، من المؤشرات المهمة للقوة الدولية. ولذلك ينظر عدد متزايد من الباحثين إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه أحد العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، لما يوفره من مزايا استراتيجية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والسيبرانية، ومن ثم، فإن فهم ميزان القوى في القرن الحادي والعشرين يتطلب دراسة التفاعل بين عناصر القوة التقليدية والعناصر التكنولوجية المستجدة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح أحد المحددات الرئيسة للتنافس بين القوى الكبرى.



أولاً: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وقوة الدولة.

أصبحت العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وميزان القوى الدولي من أبرز الموضوعات في أدبيات العلاقات الدولية، وذلك نتيجة التحول الذي أحدثته التقنيات الذكية في مفهوم القوة الشاملة للدولة. والتي عرفها روبرت جيرفس (Robert Jervis) بشكل تقليدي بأنها ((العديد من الوسائل التي تسعى من خلالها الدولة الى تعزيز امنها بما يضعف أمن الآخرين)) (under, 1978, p. 169) وتنطلق هذه الدراسة من فكرة اساسية مفادها ان الذكاء الاصطناعي محوري في التفكير في توازن القوى لأنه لا يؤثر فقط على القدرات العسكرية بل يؤثر ايضا على مدى قدرة الدول على اظهار قوتها اقليمياً وعالمياً اي كيف يمكن للدول بناء وتوسيع نطاق نفوذها (Hunteal., p. 03) بعد أن كان ميزان القوى يقاس أساساً بالقدرات العسكرية والاقتصادية، وتوسعت مؤشرات القوة لتشمل القدرة على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات، وامتلاك البنية التحتية الرقمية، والابتكار التكنولوجي. حيث بعد امتلاك الذكاء الاصطناعي وقدرته على التأثير في مقدرات القوى احد محددات الصراع والتعاون بين الدول بل ان الذكاء الاصطناعي اصبح من محددات القوة خاصتاً انه ساعد في ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية . (العزب، يناير ٢٢، الصفحات ١٣٥-١٣٦) وهناك فكرة مترابطة مفادها انه كلما زاد مقدار قوتك المتأثرة بشكل اساسي في الذكاء الاصطناعي زادت قدرتك على ممارسة النفوذ سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتؤدي هذه الحجة الى تنافس امني حول الذكاء الاصطناعي نتيجة لذلك (scharre, 2021, p. 128) وتنعكس العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وقوة الدولة في عدة مجالات، إذ يسهم في رفع كفاءة القطاعات العسكرية والاقتصادية والأمنية والدبلوماسية وأبرزها المجال العسكري، حيث يستخدم في تحليل المعلومات، ودعم اتخاذ القرار، والأنظمة غير المأهولة، وتحسين القيادة والسيطرة و يستخدم في تطوير أنظمة الاستطلاع والمراقبة، وتحليل البيانات الضخمة، ودعم اتخاذ القرارات العسكرية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الأنظمة الدفاعية. كما يسهم في تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، الأمر الذي يزيد من قدرة الدولة على حماية مصالحها الوطنية (أحمد، ٢٠٢٣) .

وفي الجانب الاقتصادي، يعزز الإنتاجية والابتكار والتنافسية ويعد محركاً رئيساً للإنتاجية والابتكار، إذ يساعد في تطوير الصناعات، وتحسين الخدمات، ورفع كفاءة المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. كما أن الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا يسهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وهو أحد أهم مؤشرات قوة الدول في العصر الحديث (الإيسيسكو، ٢٠٢١)

وعلى المستوى السياسي والدبلوماسي، يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات متقدمة لتحليل المعلومات واستشراف الأزمات ودعم صناع القرار، فضلاً عن تعزيز الدبلوماسية الرقمية وإدارة العلاقات الدولية بكفاءة أكبر. لذلك أصبحت الدول المتقدمة تتنافس على امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز نفوذها السياسي والاستراتيجي في النظام الدولي (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٢٢)

وينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره عاملاً مضاعفاً للقوة ، لأنه يسهم في المجال الأمني في تطوير قدرات الأمن السيبراني ورصد التهديدات والاستجابة لها. ومن منظور العلاقات الدولية، أدى التنافس على تطوير الذكاء الاصطناعي إلى بروز سباق تكنولوجي بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والصين، حيث تسعى كل منهما إلى تعزيز قدراتها في البحث والتطوير، والحوسبة المتقدمة، وأشياء الموصلات، واستقطاب الكفاءات. ويؤثر هذا التنافس في توزيع القوة داخل النظام الدولي، ويمنح الدول المتقدمة تكنولوجياً مزايا استراتيجية قد تنعكس على نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. كما أن الذكاء الاصطناعي أسهم في إعادة تعريف مفهوم القوة، إذ لم يعد امتلاك الموارد الطبيعية أو التفوق العسكري وحده كافياً لضمان المكانة الدولية، بل أصبحت المعرفة، والابتكار، والبيانات، والبنية الرقمية عناصر أساسية في قياس القوة. ويشير جوزيف ناي (Joseph Nye) إلى أن مصادر القوة في العصر الحديث أصبحت أكثر تنوعاً، وأن التكنولوجيا والابتكار يمثلان ركيزة متزايدة الأهمية في تعزيز النفوذ الدولي (Nye, 2011, pp. 113-115)

في المقابل، يثير انتشار الذكاء الاصطناعي تحديات تتعلق بالاستقرار الاستراتيجي، واحتمال تصاعد المنافسة التكنولوجية، وصعوبة وضع قواعد دولية تنظم استخداماته، وهو ما دفع منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) واليونسكو (UNESCO) إلى الدعوة لوضع أطر للحوكمة والاستخدام المسؤول لهذه التقنيات ، ويمكن القول إن الذكاء الاصطناعي أصبح من أهم مصادر القوة الوطنية، إذ يؤثر بصورة مباشرة في القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية للدولة، ويمنح الدول التي تمتلك بنية تحتية تكنولوجية متقدمة ميزة تنافسية في تشكيل موازين القوى الدولية.

المطلب الثالث: النظريات

تتعدد النظريات في مجال العلاقات الدولية والتي تقدم إطاراً تحليلية لفهم سلوك الدول والفاعلين الدوليين على الساحة العالمية ولكن سنتناول في هذا المطلب النظريات والمفاهيم الرئيسية



لتوضيح رؤاها وأسسها ودورها في تفسير ديناميكيات السياسة الدولية والآفاق المستقبلية بالتقنيات الحديثة .

أولاً: النظرية الواقعية وتفسيرها للتنافس في مجال الذكاء الاصطناعي.

تعد النظرية الواقعية من أقدم وأبرز نظريات العلاقات الدولية، وتتطلب من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يتسم بحالة من الفوضى لغياب سلطة عليا ملزمة للدول، الأمر الذي يجعل كل دولة مسؤولة عن حماية أمنها وتحقيق مصالحها الوطنية. ووفقاً لهذا المنظور، تعد الدولة الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وينظر إلى القوة بوصفها الوسيلة الأساسية لضمان البقاء وتعزيز النفوذ. ويرى هانز مورغنثاو، أحد أبرز رواد الواقعية الكلاسيكية، أن السياسة الدولية هي صراع مستمر على القوة، وأن سلوك الدول تحكمه المصلحة الوطنية التي تفهم في ضوء القوة. ويؤكد أن الحفاظ على توازن القوى يمثل إحدى الآليات الرئيسة للحد من هيمنة دولة واحدة وتحقيق قدر من الاستقرار في النظام الدولي (Morgenthau, 2005, pp. 3-17) أما كينيث والتز (Kenneth N. Waltz) مؤسس الواقعية البنيوية (أو الواقعية الجديدة)، فيرى أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول أكثر من خصائصها الداخلية. فبسبب غياب سلطة مركزية فوق الدول، تسعى كل دولة إلى تعزيز قدراتها الذاتية من خلال بناء القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، أو عبر إقامة التحالفات، بهدف ضمان أمنها في مواجهة التهديدات المحتملة (Waltz, 1979, p. 102)

وفي سياق التطورات التكنولوجية المعاصرة، يمكن توظيف النظرية الواقعية لفهم التنافس الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي. فمن منظور واقعي، ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره مورداً استراتيجياً يعزز القوة الوطنية ويمنح الدول مزايا في المجالات العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية. ولذلك تتنافس القوى الكبرى على الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير البنية التحتية الرقمية، والسيطرة على التقنيات الحيوية مثل أشباه الموصلات والحوسبة المتقدمة، باعتبارها أدوات لتعزيز المكانة الدولية وتقليص الفجوة مع المنافسين. ويفسر هذا المنظور أيضاً تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ تسعى كل منهما إلى تحقيق التفوق التكنولوجي لما يوفره من مزايا استراتيجية تؤثر في ميزان القوى الدولي. ومن ثم، ترى الواقعية أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد ابتكار تقني، بل أصبح عنصراً من عناصر القوة الشاملة التي تؤثر في توزيع القدرات بين الدول وفي طبيعة النظام الدولي.

ثانياً: النظرية الليبرالية ودور التعاون والمؤسسات الدولية في تنظيم الذكاء الاصطناعي.

تعد النظرية الليبرالية من أبرز النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، وتختلف عن النظرية الواقعية في نظرتها إلى طبيعة النظام الدولي وإمكانية التعاون بين الدول. فبينما تركز الواقعية على الصراع وتوازن القوى، ترى الليبرالية أن التعاون الدولي ممكن من خلال المؤسسات الدولية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والقانون الدولي، والأنظمة الديمقراطية (Keohane., 1984, pp. 5-6) وتنطلق النظرية الليبرالية من مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها أن السلام يمكن تحقيقه من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وترسيخ الديمقراطية، واحترام القانون الدولي. كما تؤكد أن المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، تؤدي دوراً مهماً في تسوية النزاعات، وتعزيز الاستقرار، وتشجيع الدول على الالتزام بالقواعد الدولية (السيد، ٢٠١٤، صفحة ٦٠). وتولي الليبرالية أهمية كبيرة للاعتماد المتبادل بين الدول، إذ ترى أن تشابك المصالح الاقتصادية والاستثمارية يقلل من احتمالات اللجوء إلى الحرب، لأن الصراعات المسلحة تُلحق خسائر كبيرة بجميع الأطراف. ومن هذا المنطلق، تعد العولمة والتكامل الاقتصادي من العوامل التي تسهم في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق الأمن والاستقرار (الحמיד، ٢٠١٦، صفحة ٤٨).

وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، توسعت الرؤية الليبرالية لتشمل مجالات جديدة، مثل التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والاقتصاد الرقمي، حيث أصبح التنسيق الدولي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا من الأدوات الأساسية لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، بما في ذلك الأمن الرقمي، والتغير المناخي، والأوبئة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود (زهرا، ٢٠١٥، صفحة ٧٥) وفي سياق الذكاء الاصطناعي، ترى الليبرالية أن هذه التقنية لا تمثل فقط أداة للمنافسة بين الدول، بل يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز التعاون الدولي في مجالات البحث العلمي، والابتكار، ومواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والأوبئة، والأمن السيبراني. كما تؤكد أهمية وضع أطر قانونية وأخلاقية دولية لتنظيم تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تحقيق منافعها والحد من مخاطرها. ويبرز هذا التوجه في المبادرات التي أطلقتها منظمات دولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والتي وضعت مبادئ توجيهية للاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي، مع التشديد على الشفافية، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان (UNESCO, 2021) ومن منظور ليبرالي، فإن التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي لا يعتمد فقط على القدرات الوطنية، بل يتأثر أيضاً بقدرة الدول على بناء شراكات



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية

المجلد ١٦ / العدد ١٠



علمية، والمشاركة في وضع المعايير الدولية، وتبادل المعرفة، وتطوير بيئة دولية قائمة على التعاون والحوكمة الرشيدة. لذلك، تنتظر الليبرالية إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره مجالاً يجمع بين التنافس والتعاون، حيث تسعى الدول إلى حماية مصالحها الوطنية دون إغفال أهمية العمل الجماعي لمعالجة القضايا العابرة للحدود.

ثالثاً: مفهوم القوة الذكية وعلاقته بالذكاء الاصطناعي.

يعد مفهوم القوة الذكية من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، وقد ارتبطت بشكل رئيسي بأعمال الباحث الأمريكي جوزيف ناي (Joseph Nye) وجاء هذا المفهوم استجابةً للتغيرات التي شهدتها النظام الدولي، حيث لم تعد القوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول، بل أصبح من الضروري الجمع بين أدوات القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة متوازنة وفعالة (Nye, 2011, p. 20). ويعرف ناي القوة الذكية بأنها القدرة على دمج أدوات القوة الصلبة، مثل القدرات العسكرية والاقتصادية والردع، مع أدوات القوة الناعمة مثل الجاذبية الثقافية، والدبلوماسية، والقيم السياسية، والتأثير الإعلامي، بما يحقق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة وأكثر كفاءة (Nye, 2011, p. 23).

وفي سياق الذكاء الاصطناعي تكتسب نظرية القوة الذكية أهمية متزايدة، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً يدعم كلا النوعين من القوة. فمن ناحية، يعزز القوة الصلبة عبر تطوير الأنظمة الدفاعية، وتحليل المعلومات الاستخباراتية، وتحسين القيادة والسيطرة، ودعم الأمن السيبراني. ومن ناحية أخرى، يساهم في تعزيز القوة الناعمة من خلال الابتكار العلمي، والتفوق التكنولوجي، وتطوير الخدمات الرقمية، وزيادة جاذبية الدولة بوصفها مركزاً للبحث والتطوير والاستثمار. كما أن توظيف الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية الرقمية، وتحليل البيانات لدعم صنع القرار، وتحسين الخدمات الحكومية، يعزز قدرة الدولة على التأثير في البيئة الدولية دون الاعتماد على الوسائل العسكرية وحدها. ومن ثم، أصبح امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها جزءاً من الاستراتيجية الشاملة للدول الرامية إلى تعزيز نفوذها ومكانتها في النظام الدولي. ومن هذا المنطلق، يمكن توظيف نظرية القوة الذكية في تفسير كيفية إسهام الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي، إذ إن الدول التي تنجح في دمج قدراتها التكنولوجية مع مواردها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية تكون أكثر قدرة على تعزيز مكانتها الدولية والتكيف مع التحولات المتسارعة في البيئة الاستراتيجية.

المبحث الثاني : أبعاد تأثير الذكاء الاصطناعي في القوة الدولية

ان الذكاء الاصطناعي اصبح مؤشراً رئيسياً لتوزيع القوة الدولية وعنصراً حاسماً في جميع الميادين ويرسم ملامح النظام الدولي وان من يمتلك خوارزميات اكثر تطوراً وبيانات اوسع سيحظى بنفوذ سياسي واقتصادي أكبر.

المطلب الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في القوة العسكرية والأمنية .

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم مصادر القوة في البيئة الدولية المعاصرة، إذ لم يعد دوره مقتصرًا على تطوير التطبيقات المدنية، بل امتد إلى المجالين العسكري والأمني، فمنذ ان بدأ استخدامه في المجال العسكري في اوائل العقد الاول من القرن الحادي والعشرين اصبح له تأثير كبير على طريقة تصميم وتنفيذ العمليات العسكرية في اطار الانظمة الدفاعية والهجومية ويمكن ان يسهم في تحسين سرعة المعالجة واتخاذ القرارات مما يتيح للأنظمة الدفاعية الاستجابة السريعة واكثر دقة للتهديدات المحتملة (Alexander kott, 2018, p. 234) . الأمر الذي أسهم في إحداث تحولات جوهرية في طبيعة القوة العسكرية وفي أساليب إدارة الصراعات الدولية. ومع التطور المتسارع في تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة والأنظمة ذاتية التشغيل، باتت الدول الكبرى تتنافس على امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي باعتبارها عنصراً رئيساً في تعزيز قدراتها الاستراتيجية وإعادة صياغة ميزان القوى الدولي. وترى النظرية الواقعية في هذا المجال أن الدولة تسعى باستمرار إلى تعظيم قوتها لضمان أمنها وبقائها في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى وغياب سلطة مركزية. وانطلاقاً من هذا التصور، أصبح الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وسيلة لتعزيز القوة العسكرية وتحقيق التفوق الاستراتيجي، حيث تنظر الدول الكبرى إلى هذه التقنية بوصفها مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد العسكرية التقليدية، بل يتجاوزها في بعض المجالات من حيث السرعة والدقة والقدرة على اتخاذ القرار. ومن أبرز المجالات التي أحدث فيها الذكاء الاصطناعي تحولاً نوعياً تطوير أنظمة الأسلحة الذكية، إذ تعتمد هذه الأنظمة على خوارزميات متقدمة تمكنها من تحليل البيانات والتعرف على الأهداف واتخاذ قرارات تكتيكية خلال فترات زمنية قصيرة جداً. وقد أسهم ذلك في زيادة كفاءة العمليات العسكرية وتقليل الاعتماد على العنصر البشري في بعض المهام، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى الدقة وتقليل الخسائر البشرية.

كما أسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير الطائرات المسييرة والمركبات العسكرية غير المأهولة، التي أصبحت تؤدي أدواراً متقدمة في الاستطلاع والمراقبة والاستهداف والعمليات القتالية. وتتميز هذه المنظومات بقدرتها على تنفيذ المهام في البيئات الخطرة، مع إمكانية معالجة البيانات بصورة



لحظية واتخاذ قرارات سريعة استناداً إلى المعلومات الواردة من أجهزة الاستشعار المختلفة، مما يمنح الجيوش التي تمتلك هذه التقنيات ميزة استراتيجية واضحة. وتعد الطائرات بدون طيار (الدرونز) من أبرز التقنيات التي استفادة بشكل كبير من الذكاء الاصطناعي في مجالات الهجوم والدفاع حيث أصبحت هذه الطائرات الآن مجهزة بأنظمة ذكية تستطيع تنفيذ مهام قتالية أو مراقبة بدون تدخل بشري كما يمكن تحسين قدرتها على تحديد الاهداف وتنفيذ الهجمات في البيئات المعقدة التي يصعب على الانسان التعامل معها (Martines, 2020, p. 112) وفي مجال الاستخبارات العسكرية، أحدث الذكاء الاصطناعي نقلة كبيرة في تحليل البيانات الضخمة، إذ أصبح قادراً على معالجة كميات هائلة من المعلومات المستمدة من الأقمار الصناعية، والطائرات المسيرة، وشبكات الاتصالات، ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يساعد صانعي القرار على التنبؤ بالتهديدات المحتملة ورصد التحركات العسكرية المعادية بدقة وسرعة أكبر مقارنة بالأساليب التقليدية. ويبرز الأمن السيبراني بوصفه أحد أهم مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي، حيث تعتمد الدول على تقنيات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الهجمات الإلكترونية وتحليل البرمجيات الخبيثة والاستجابة السريعة للهجمات السيبرانية. وفي المقابل، أصبحت الجهات المعادية تستخدم الذكاء الاصطناعي لتطوير هجمات أكثر تعقيداً، مما أدى إلى تصاعد سباق التسلح السيبراني بين القوى الدولية، وأصبح الفضاء الإلكتروني ميدان رئيسي للتنافس الاستراتيجي. وعلى المستوى الجيوسياسي، تتنافس الولايات المتحدة والصين وروسيا وبعض القوى الصاعدة على تحقيق الريادة في مجال الذكاء الاصطناعي العسكري. فالولايات المتحدة تستثمر مليارات الدولارات في دمج الذكاء الاصطناعي ضمن منظوماتها الدفاعية، بينما جعلت الصين الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من استراتيجيتها الوطنية للوصول إلى الريادة العالمية، في حين تركز روسيا على توظيف هذه التقنية في تطوير القدرات العسكرية والحرب الإلكترونية. ويعكس هذا التنافس إدراك القوى الكبرى أن التفوق في الذكاء الاصطناعي سيشكل أحد أهم محددات القوة والنفوذ خلال العقود المقبلة. ومن منظور مفهوم القوة الذكية، فإن الذكاء الاصطناعي لا يعزز القوة الصلبة للدولة فحسب، بل يسهم أيضاً في تطوير أدوات القوة الناعمة من خلال التفوق العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي يمنح الدولة قدرة أكبر على التأثير في البيئة الدولية، وجذب الاستثمارات، وتوجيه المعايير العالمية الخاصة بالتكنولوجيا الرقمية. وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي أصبح عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل القوة العسكرية والأمنية للدول، إذ لم تعد القوة تقاس بحجم الجيوش أو عدد الأسلحة التقليدية فقط، بل بقدرة الدولة على امتلاك التقنيات الذكية وتطويرها وتوظيفها في المجالات العسكرية

والاستخباراتية والسيبرانية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التحول في إعادة رسم موازين القوى الدولية، بحيث تصبح التكنولوجيا والابتكار من أهم محددات المكانة الدولية للدول في القرن الحادي والعشرين .

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في القوة الاقتصادية والتكنولوجية.

أصبح الذكاء الاصطناعي في القرن الحادي والعشرين أحد أهم الركائز التي تستند إليها القوة الاقتصادية والتكنولوجية للدول، إذ لم يعد التفوق الاقتصادي مرتبطاً فقط بوفرة الموارد الطبيعية أو حجم الإنتاج الصناعي، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على امتلاك المعرفة والابتكار والقدرة على تطوير التقنيات الرقمية. وفي هذا السياق، يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم محركات الاقتصاد العالمي، لما يوفره من إمكانيات كبيرة لرفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما جعله عنصراً أساسياً في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي. ويعزز من فعاليات المؤسسات الاقتصادية ويسهم في تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحسين الابتكار وتقليل الفجوات الاقتصادية وزيادة الكفاءة في الصناعات المختلفة (Setzas, 218) p.

وتؤكد النظرية الواقعية أن امتلاك التكنولوجيا المتقدمة يعد أحد أهم مصادر القوة الوطنية، إذ تسعى الدول إلى تحقيق التفوق الاقتصادي والتكنولوجي لضمان أمنها القومي وتعزيز نفوذها الدولي. أما المدرسة الليبرالية فتري أن التطور التكنولوجي يعزز التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، غير أن الواقع الدولي يكشف أن الذكاء الاصطناعي أصبح في الوقت نفسه مجالاً للتنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اللتان تتسابقان للهيمنة على الصناعات الرقمية والابتكار العلمي.

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بمركز الصدارة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والتكنولوجية وهو ما يجعلها تشكل تحدياً كبيراً لأي منافسة دولية (McAfee, 2014- 2021, p. 42) ويؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنتاج، وتحسين إدارة الموارد، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة سرعة اتخاذ القرار. فقد ساهمت تطبيقاته في تطوير الصناعات التحويلية عبر الأتمتة الذكية، وفي تحسين الخدمات المالية من خلال تحليل البيانات وإدارة المخاطر، والارتقاء بقطاع الرعاية الصحية عبر تشخيص الأمراض وتطوير العلاجات، فضلاً عن دوره في تحديث قطاعات النقل والطاقة والزراعة والتعليم. وقد أدى ذلك إلى ظهور اقتصاد رقمي يعتمد على البيانات والخوارزميات بوصفهما موردين استراتيجيين لا يقلان أهمية عن رأس المال والموارد

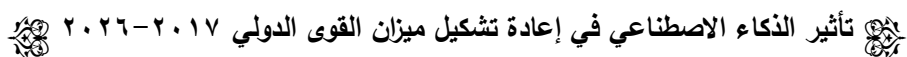
الطبيعية. ومن أبرز التحولات التي أحدثتها هي انتقال المنافسة الاقتصادية من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. فقد أصبحت البيانات الضخمة تمثل مورداً استراتيجياً يطلق عليه "نفط القرن الحادي والعشرين"، كما شبهها الخبير البريطاني كلايف هامبي (Clive Humby) عام ٢٠٠٦ باعتبارها محركاً رئيسياً للاقتصاد الرقمي والابتكار نظراً لدورها في تفعيل نماذج الذكاء الاصطناعي وتحسين كفاءتها. وكلما ازدادت قدرة الدولة على جمع البيانات وتحليلها وتأمينها، ارتفعت قدرتها على الابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

كما برزت صناعة أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية باعتبارها أحد أهم عناصر القوة التكنولوجية، إذ تعتمد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على معالجات عالية الكفاءة لتنفيذ العمليات الحسابية المعقدة. وقد أدى ذلك إلى تصاعد التنافس الدولي للسيطرة على سلاسل إنتاج الرقائق الإلكترونية، وفرض قيود على تصدير التقنيات المتقدمة، الأمر الذي جعل التكنولوجيا أداة من أدوات السياسة الدولية، تستخدمها الدول لحماية مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على تفوقها الاقتصادي. قد أصبحت تمثل أداة متقدمة للسيطرة الناعمة والصلبة في آن واحد إذ تستثمر بتوجيه الرأي العام والسيطرة على البنى التحتية الحيوية وتحقيق التفوق الأمني والمعلوماتي (حسن، ٢٠٢١، ص ٨٨).

وفي هذا الإطار لم يعد الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على الدول، إذ برزت شركات التكنولوجيا كقوى فاعلة في تطوير معايير وصياغة السياسات المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي. (Hoijsink, 2022, p. 324) إذ تؤدي الشركات التكنولوجية العالمية دوراً متزايد الأهمية في دعم القوة الاقتصادية للدول، حيث أصبحت شركات مثل Google و Microsoft و

NVIDIA و OpenAI في الولايات المتحدة، وشركات Baidu و Alibaba و Tencent في الصين، محركات رئيسة للابتكار والاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي. وأسهم هذا الواقع في تعزيز العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث باتت الحكومات تعتمد على هذه الشركات في تطوير البنية التحتية الرقمية، والبحث العلمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.

وعلى مستوى سوق العمل، أحدث الذكاء الاصطناعي تغيرات هيكلية تمثلت في استحداث وظائف جديدة تتطلب مهارات رقمية متقدمة، بالتوازي مع تراجع بعض الوظائف التقليدية نتيجة الأتمتة. وأصبح الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات الرقمية ضرورة استراتيجية لضمان قدرة القوى العاملة على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، والحفاظ على القدرة



التنافسية الدولية للـ دول فـي الأسـواق العالمية .

وفي الصراع بين الدول الكبرى يمكن القول ان التكنولوجيا لم تعد اداة للريح بل أصبحت محور مركزياً لإعادة تعريف السلطة الدولية حيث تتحول الشركات الكبرى مثل Google , HUAWEI الى اطراف فاعلة تفوق نفوذ بعض الدول من خلال رقمنة الاقتصاد العالمي (صالح، ٢٠٢٢، صفحة ٧٧) ومن ناحية أخرى، أدى إلى تعزيز مكانة الدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية متطورة، ومؤسسات بحثية رائدة، وسياسات داعمة للابتكار. وقد انعكس ذلك في تصدر الولايات المتحدة والصين مؤشرات الابتكار العالمي، نتيجة استثمراتهما الضخمة في البحث العلمي، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، في حين تسعى دول أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والهند، إلى تعزيز قدراتها التقنية للحفاظ على قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن الذكاء الاصطناعي يطرح تحديات اقتصادية تتمثل في اتساع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، واحتكار التكنولوجيا من قبل عدد محدود من الشركات والدول، فضلاً عن التحديات المرتبطة بحماية البيانات والملكية الفكرية والأمن السيبراني. وقد يؤدي استمرار هذه الفجوة إلى زيادة التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية، ويؤثر في فرص الدول النامية في المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الرقمي العالمي. وبناءً على ما تقدم، يتضح أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد وسيلة لتحسين الأداء الاقتصادي، بل أصبح أحد أهم محددات القوة الاقتصادية والتكنولوجية في النظام الدولي. فالدول التي تنجح في الاستثمار في البحث العلمي، وتطوير الكفاءات البشرية، وبناء بنية تحتية رقمية متقدمة، ستكون أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز تنافسيتها، وزيادة نفوذها الدولي. ومن ثم، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أبرز العوامل التي تسهم في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي، من خلال تحويل التكنولوجيا والابتكار إلى مصدر رئيس للقوة والنفوذ. وان الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تكنولوجيا بل أداة لإعادة هندسة النظام الدولي ، حيث تندمج القوة الصلبة بالقوة الناعمة ضمن ما يمكن تسميته

بـالقوة الخوارزمية (الأوقــة) (٢٠٢٥) .

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي والتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى .

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مجالات التنافس الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، إذ انتقلت المنافسة بين القوى الكبرى من التركيز على التفوق العسكري التقليدي والموارد الطبيعية إلى التنافس على امتلاك التكنولوجيا المتقدمة والقدرة على إنتاج المعرفة والتحكم في البيانات. ونتيجة لذلك، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً رئيسياً في صياغة



الاستراتيجيات الوطنية للدول الكبرى، وأداة مؤثرة في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي. فقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش (Antonio Guterres)، في يوليو ٢٠٢٣، خطر الذكاء الاصطناعي بأنه أشبه بخطر الحرب النووية داعياً لإنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتولى عملية إدارة المخاطر الناجمة عن التطبيقات العسكرية في العلاقات الدولية لنظم الذكاء الاصطناعي. (Margaret Besheer, 2023) ومثلما كان للتطبيقات العسكرية للطاقة النووية آثارها الكبرى على العلاقات الدولية وميزان القوى الدولي فإن التداعيات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي قد تكون أكبر من ذلك بكثير نظراً لتعدد استخدامات الذكاء الاصطناعي فهو ليس عنصر مشعاً كاليورانيوم يوجد في الطبيعة ويستخدم لإنتاج الطاقة سواء كانت لأغراض سلمية أو عسكرية وإنما هو عقل قادر في مرحلة ما على السيطرة على مصادر الطاقة بما فيها الطاقة النووية بكل تطبيقاتها، وكما أسهمت القوى النووية بتغيير شكل العلاقات الدولية وميزان القوى الدولي، فإن الذكاء الاصطناعي سوف يتولى القيام بهذه المهمة. (خليفة، ٢٠٢٥، صفحة ٣٥)

وتتطلب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية من أن النظام الدولي يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول لتحقيق الأمن وتعظيم القوة. وفي هذا السياق، يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم مصادر القوة الشاملة، لما يوفره من قدرات في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. ولذلك، تتعامل الدول الكبرى مع هذه التقنية باعتبارها مورداً استراتيجياً يجب حمايته وتطويره، وتسعى إلى منع خصومها من تحقيق تفوق مماثل. وتماشياً مع ذلك ففي تقرير صدر في مارس ٢٠٢١ عن لجنة الأمن القومي للذكاء الاصطناعي الأمريكية حذر من ((أن الصين قد تحل قريباً محل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى للذكاء الاصطناعي في العالم، وأن أنظمة الذكاء الاصطناعي ستستخدم في السعي وراء السلطة وأن الذكاء الاصطناعي لن يبقى في مجال القوى الخارقة أو عالم الخيال العلمي)) . (Security, 2021) ويعد التنافس الأمريكي الصيني في هذا المجال أحد أبرز مظاهر التحول في هيكل النظام الدولي.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أبرز الدول في تبني الذكاء الاصطناعي حيث تتبنى نهجاً يشمل دعم القطاع الخاص وتعزيز الابتكار من خلال المبادرات التكنولوجية مثل (استراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية) التي أطلقت في عام ٢٠١٩ إذ تنص هذه الاستراتيجية بتركيزها على البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي فضلاً عن التشجيع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص (Afee, 2021, p. 42) كما تعمل الحكومة الأمريكية على دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعات الدفاع والأمن والاستخبارات، مع تشجيع الابتكار من



خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. وقد مكن ذلك الولايات المتحدة من المحافظة على موقعها الريادي في تطوير النماذج المتقدمة للذكاء الاصطناعي، ومنحها نفوذاً كبيراً في رسم المعايير التقنية العالمية. وتعتبر من بين الدول الرائدة في دمج الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجيتها العسكرية بحيث تظهر الاحصائيات انها تستحوذ على اكثر من ٤٠% من الاستثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعي بقيمة تجاوزت ٢٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ ، وتضم منظومة اكثر شركات ناشئة في هذا المجال بأكثر من ٧٠٠٠ شركة بالإضافة الى كونها الرائدة في عدد براءات الاختراع في التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي (Stanford, 2024, pp. 28-32). وتتصدر سباق الذكاء الاصطناعي بفضل امتلاكها جامعات بحثية متقدمة، وشركات تكنولوجيا عالمية، واستثمارات ضخمة في مجالات الحوسبة والبرمجيات والرقائق الإلكترونية. كما انها تسعى الى تحقيق اهداف تفوق مستوى الطموح من خلال رسم بعض المبادرات والخطط التي من الممكن ان تعزز تفوقها و مكانتها عالمياً حيث تم نشر ثلاث وثائق رئيسية تمثل اللبنة الأولى لتوجه امريكي منظم (Dutton, 2025). وهي اولاً: الاستعداد لمستقبل الذكاء الاصطناعي. ثانياً: الخطة الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي. ثالثاً: الذكاء الاصطناعي والامتة والاقتصاد. ومن خلال هذه الوثائق يتضح انها تسعى الى المزيد من التوفيق الدولي الرقمي على جميع الاصعدة سواء عسكرية واقتصادية وتكنولوجية .

اما القطب الثاني الصين تبرز الصين كأحد الفواعل المركزيين ، وفي هذا الإطار اعلنت الصين ان الذكاء الاصطناعي هي صناعة استراتيجية وجعلته محورياً لخطابها السياسي وخططها الوطنية كما ورد في خطة تطوير الجيل الجديد في الذكاء الاصطناعي ٢٠١٧ والتي ابرزت الامن كهدف مركزي (Daniel, 2020, p. 24) حيث أولت الحكومة الصينية في ضوء خطة ٢٠١٦-٢٠١٧ اولوية واضحة لتطوير الذكاء الاصطناعي في سباق حماية الامن القومي وذلك ضمن رؤيتها الاستراتيجية الشاملة التي تهدف الى جعل الصين قوة رائدة عالميا في هذا المجال وقد حددت الرؤيا وفق ثلاث مراحل زمنية (Zeng, ٢٠٢١، صفحة ١٠) اولاً بحلول عام ٢٠٢٠ تحقيق مستوى يمكن للصين اللحاق بالدول الرائدة في الذكاء الاصطناعي وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية . ثانياً بحلول عام ٢٠٢٥ تحقيق اختراقات نوعية في عدد من تقنيات الذكاء الاصطناعي الحيوي . ثالثاً بحلول عام ٢٠٣٠ التحول الى القوة العالمية الاولى في مجال الذكاء الاصطناعي . وفي المقابل، ان وضع تلك الاستراتيجية تجعلها رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي. ووفقاً للباحث (ALLEN) وتستند الاستراتيجية الصينية الى دافعين رئيسيين

(Zeng, 2021, p. 2) اولهما اعتبار القيادة الصينية ان التفوق في الذكاء الاصطناعي يمثل مفتاح المنافسة المستقبلية على النفوذ العسكري والهيمنة الاقتصادية . ثانياً السائل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التقنيات ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري وتقليص الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ، و تعتبر الصين من ابرز المنافسين حيث تتبنى سياسة قائمة على دعم الابتكار الحكومي المباشر والاستثمار الكبير في البحث والتطوير في تقريرها الصادر عام ٢٠٢٠ . واهم اهدافها هي ان تصبح قوة رائدة عالميا بحلول عام ٢٠٣٠ حيث تم تخصيص ميزانيات ضخمة لتنفيذ هذا الهدف (Chen & Wang, 2020) وتتنظر الصين إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق التحول إلى قوة عالمية فقد أطلقت الحكومة الصينية عدة استراتيجيات وطنية تهدف إلى تطوير الصناعات الرقمية، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي، وتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية والعسكرية والإدارية. كما انها تستفيد من امتلاكها اسواق رقمية واسعة وقاعدة بيانات ضخمة، الأمر الذي يعزز قدرتها على تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي بوتيرة متسارعة. وتشير البيانات الى حجم الاستثمارات الصينية في الذكاء الاصطناعي تجاوز ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ كما ارتفع عدد الشركات العاملة في هذا المجال الى اكثر من ٥٠٠٠ شركة لتحتل الصين المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عدد براءات الاختراع في الذكاء الاصطناعي والتي تمثل ٣٠% من الانتاج العلمي العالمي (PWC, 2022-2023, p. 18) .

أما روسيا وعلى الرغم من أن القدرات الاقتصادية الروسية أقل من نظيرتها الأمريكية والصينية، الا انها تركز بصورة رئيسة على توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والأمنية، ولا سيما في تطوير أنظمة الحرب الإلكترونية، والطائرات غير المأهولة، وتحليل المعلومات الاستخباراتية. فإن موسكو تسعى إلى تعويض ذلك من خلال الاستثمار في التطبيقات العسكرية، بما يحافظ على مكانتها بوصفها قوة دولية مؤثرة. كما صريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) بشكل علني قائلاً ((ان الذكاء الاصطناعي هو المستقبل ، ليس فقط لروسيا ، بل للبشرية جمعاء انه يوفر فرص هائلة لكنه يحمل ايضاً تهديدات يصعب التنبؤ بها ومن يهيمن على هذا المجال سيصبح الحاكم الفعلي للعالم)) (نموشي، ٢٠٢٥، الصفحات ٣٤٧-٣٤٨) .

ومن جهة أخرى، يتبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً مختلفاً يقوم على تحقيق التوازن بين الابتكار والتنظيم القانوني، إذ يركز على وضع أطر تشريعية وأخلاقية تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، مع دعم البحث العلمي وتشجيع الشركات الأوروبية على تطوير تقنيات تنافسية.

ويهدف هذا النهج إلى ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا مع الحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الأوروبي.

ولم يقتصر التنافس على تطوير التطبيقات التقنية، بل امتد إلى السيطرة على سلاسل توريد أشباه الموصلات، والموارد الرقمية، والبنية التحتية للحوسبة السحابية، والكفاءات البشرية المتخصصة. وأصبحت هذه العناصر تشكل أساساً للقوة الجيوسياسية الحديثة، حيث تستخدم الدول القيود التجارية، والاستثمارات، والتحالفات التكنولوجية، لحماية مصالحها الوطنية وتعزيز نفوذها الدولي. كما أدى الذكاء الاصطناعي إلى بروز أنماط جديدة من المنافسة الدولية، مثل المنافسة على وضع المعايير التقنية العالمية، والسيطرة على البيانات، وتطوير النماذج اللغوية المتقدمة، والريادة في الحوسبة الكمية. وتسعى كل قوة كبرى إلى فرض معاييرها التقنية عالمياً، لما لذلك من تأثير في الاقتصاد العالمي والأمن الدولي ومستقبل الصناعات الرقمية. ومن منظور القوة الذكية، فإن التفوق في الذكاء الاصطناعي يمنح الدول قدرة على الجمع بين القوة الصلبة، المتمثلة في التفوق العسكري والاقتصادي، والقوة الناعمة، المتمثلة في الريادة العلمية والابتكار والتأثير في القواعد والمعايير الدولية. ومن ثم، فإن الدولة التي تنجح في قيادة الثورة التكنولوجية ستكون أكثر قدرة على التأثير في القرارات الدولية وصياغة النظام العالمي المستقبلي. وتشير المؤشرات الحالية إلى أن النظام الدولي يتجه نحو مرحلة جديدة يكون فيها الذكاء الاصطناعي أحد أهم محددات توزيع القوة بين الدول ولم يعد ميزان القوى يعتمد فقط على حجم القوات المسلحة بل أصبح مرتبطاً بدرجة كبيرة بامتلاك المعرفة، والقدرة على الابتكار، والسيطرة على البيانات، والبنية التحتية الرقمية. وعليه، فإن التنافس في مجال الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أبرز العوامل التي ستحدد شكل النظام الدولي خلال العقود المقبلة، سواء باتجاه استمرار هيمنة قوة واحدة أو الانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب قائم على التنافس التكنولوجي.

المبحث الثالث

انعكاسات الذكاء الاصطناعي على مستقبل النظام الدولي وإعادة تشكيل ميزان القوى

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل متزايد على مستقبل النظام الدولي ومع تطور هذه التكنولوجيا تتغير ديناميكيات النفوذ والصراع مما يثير تحديات وفرصاً متجددة في المشهد السياسي الدولي .

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي وتحولات النظام الدولي

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية، وكان الذكاء الاصطناعي من أبرز هذه التطورات التي أحدثت تأثيراً عميقاً في طبيعة العلاقات



الدولية ومصادر القوة بين الدول. فلم تعد القوة الدولية تستند فقط إلى المقومات التقليدية، كالموقع الجغرافي والقدرات العسكرية والموارد الطبيعية، وإنما أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بامتلاك المعرفة والتكنولوجيا والقدرة على إنتاج البيانات وتحليلها. ونتيجة لذلك، برز الذكاء الاصطناعي بوصفه عاملاً استراتيجياً يعيد تشكيل بنية النظام الدولي ويؤثر في توزيع القوة والنفوذ بين الدول. وتشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن التحولات الكبرى في النظام الدولي غالباً ما ارتبطت بثورات تكنولوجية، مثل الثورة الصناعية والثورة النووية والثورة المعلوماتية. واليوم تمثل ثورة الذكاء الاصطناعي مرحلة جديدة من هذه التحولات، لما تتمتع به من قدرة على التأثير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من التنافس الدولي، تجاوزت الحدود التقليدية للصراع لتشمل مجالات البيانات الضخمة التي أصبحت تساعد صانعي القرار في التنبؤ بسلوك الدول والمجتمعات، واكتشاف الأنماط في المفاوضات والازمات قبل وقوعها. وكذلك الحوسبة السحابية، والرقائق الإلكترونية، والأمن السيبراني، والابتكار الرقمي. كما بدأت وزارات الخارجية في الدول الكبرى بتبني بما يسمى بالدبلوماسية الخوارزمية أي استخدام تقنيات الذكاء في رصد الرأي العام الدولي وتحليل اتجاهات التواصل الاجتماعي وبناء سيناريوهات للردود المحتملة. وتشير تقارير مؤسسات فكرية دولية إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي يمنح الدول ميزة تنافسية في إدارة الازمات كما في حالة الحرب الروسية الأوكرانية اعلامياً حيث استخدمت خوارزميات تحليل المشاعر لفهم الرأي العام الأوروبي. (الأوقاتي، ٢٠٢٥) ومن منظور المدرسة الواقعية، يمثل الذكاء الاصطناعي وسيلة جديدة لتعظيم القوة الوطنية، حيث تسعى الدول إلى امتلاك التكنولوجيا المتقدمة لضمان أمنها القومي وتعزيز مكانتها الدولية. ولذلك، أصبح الاستثمار في الذكاء الاصطناعي جزءاً من الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى، التي تنظر إلى التفوق التكنولوجي باعتباره ضماناً للتفوق العسكري والاقتصادي والسياسي في المستقبل. ويؤدي هذا التوجه إلى تصاعد المنافسة الدولية وظهور سباق عالمي جديد يقوم على الابتكار بدلاً من سباقات التسلح التقليدية. في المقابل ترى المدرسة الليبرالية أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تعزيز التعاون الدولي من خلال تسهيل تبادل المعرفة، وتطوير حلول مشتركة للتحديات العالمية، مثل تغير المناخ، والأوبئة، والأمن الغذائي، وإدارة الكوارث. كما تؤكد أهمية المنظمات الدولية في وضع قواعد ومعايير تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الأمن الدولي وحقوق الإنسان.

وقد أدى انتشار الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية. ففي السابق، كان قياس قوة الدولة يعتمد بصورة رئيسة على حجم القوات المسلحة، والنتائج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والموارد الطبيعية. أما اليوم، فقد أصبحت مؤشرات مثل القدرة على إنتاج المعرفة، وحجم الإنفاق على البحث العلمي، وعدد براءات الاختراع، والبنية التحتية الرقمية، ومستوى تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من أهم معايير تقييم مكانة الدولة في النظام الدولي. كما ساهم الذكاء الاصطناعي في بروز فاعلين جدد في العلاقات الدولية، يتمثلون في الشركات التكنولوجية العملاقة والمؤسسات البحثية العالمية، التي أصبحت تؤدي دوراً متزايداً في صياغة السياسات التقنية والاقتصادية، ما منحها نفوذ غير مسبوق في ظل غياب إطار دولي ملزم (Hooijink, 2022). وأحياناً تؤثر في القرارات الحكومية ذاتها. ويشير ذلك إلى أن القوة في النظام الدولي لم تعد حكرًا على الدول، وإنما أصبحت موزعة بين الدول والقطاع الخاص والمؤسسات التكنولوجية العابرة للحدود. ومن النتائج المهمة لهذه التحولات تزايد الترابط بين الأمن القومي والأمن التكنولوجي، حيث أصبح امتلاك التكنولوجيا المتقدمة شرطاً للحفاظ على الاستقلال السياسي والاقتصادي. ولذلك تسعى الدول إلى تقليل اعتمادها على الخارج في مجالات الرقائيق الإلكترونية، والحوسبة السحابية، والبنية التحتية الرقمية، بهدف تعزيز سيادتها التكنولوجية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على المنافسين. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي لا يمثل مجرد تطور تقني، بل يعد متغيراً استراتيجياً يعيد صياغة هيكل النظام الدولي، ويؤثر في توزيع القوة بين الدول، ويغير طبيعة التنافس الدولي وأدواته. ومن المتوقع أن يستمر هذا التحول خلال العقود المقبلة، ليصبح التفوق في الذكاء الاصطناعي أحد أهم محددات القيادة الدولية والنفوذ العالمي.

المطلب الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية والجيوستراتيجية للذكاء الاصطناعي .

هذا المطلب يعد امتداداً منطقياً للمطلب الأول، وينتقل من تحولات النظام الدولي إلى التحديات التي تفرضها هذه التحولات، وهو ما يمهد للمطلب الأخير للسيناريوهات المستقبلية . وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والعلمية، فإن انتشاره المتسارع أوجد مجموعة من التحديات القانونية والأخلاقية والجيوستراتيجية التي باتت تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. فالتطور السريع لهذه التقنيات سبق في كثير من الأحيان قدرة التشريعات الوطنية والقواعد الدولية على تنظيمها، الأمر الذي خلق فجوة بين الابتكار التكنولوجي والإطار القانوني المنظم له. وقد أدى ذلك إلى تصاعد النقاشات داخل المنظمات الدولية حول ضرورة وضع قواعد قانونية وأخلاقية تضمن الاستخدام المسؤول للذكاء



الاصطناعي وتحول دون توظيفه في تهديد الأمن والاستقرار الدوليين. وظهرت بعض الدراسات ان الاعتماد الكبير على الذكاء الاصطناعي قد يسبب تحديات اخلاقية وقانونية تعيق فعالياته (Grawford, 2021) وكذلك غياب إطار قانوني دولي موحد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. فحتى الآن لا توجد اتفاقية دولية شاملة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات المدنية والعسكرية، بل تعتمد الدول على تشريعات وطنية تختلف في أهدافها ومستوى تنظيمها. ويؤدي هذا التباين إلى صعوبة وضع معايير موحدة للمساءلة القانونية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأنظمة المستقلة في العمليات العسكرية أو اتخاذ القرارات المؤثرة في حياة الأفراد. وفي المجال العسكري، تثير الأسلحة ذاتية التشغيل إشكاليات قانونية وأخلاقية معقدة، إذ تعتمد هذه الأنظمة على خوارزميات قادرة على تحديد الأهداف واتخاذ قرارات الهجوم بدرجات متفاوتة من التدخل البشري. وبطرح ذلك تساؤلات حول المسؤولية القانونية في حال وقوع أخطاء أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، إذ يصبح من الصعب تحديد ما إذا كانت المسؤولية تقع على الدولة، أو القائد العسكري، أو الشركة المطورة للنظام، أو المبرمج الذي صمم الخوارزمية. أما على الصعيد الأخلاقي، فيثير الذكاء الاصطناعي قضايا تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات والشفافية والعدالة. فتعتمد أنظمتها على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية، مما يزيد من مخاطر انتهاك الخصوصية واستغلال المعلومات لأغراض سياسية أو اقتصادية أو أمنية. كما قد تؤدي الخوارزميات غير المدربة بصورة متوازنة إلى نتائج متحيزة تؤثر في العدالة الاجتماعية واتخاذ القرارات في مجالات مثل التوظيف والتعليم والرعاية الصحية والقضاء. ومن الناحية الجيوسياسية، أدى التنافس على تطوير الذكاء الاصطناعي إلى تصاعد حدة الصراع بين القوى الكبرى، خاصة في مجالات الرقائات الإلكترونية والحوسبة المتقدمة والبيانات. وقد انعكس ذلك في فرض قيود على تصدير التقنيات المتقدمة، وفرض عقوبات تكنولوجية، وتشكيل تحالفات جديدة تهدف إلى حماية سلاسل الإمداد وتعزيز الاستقلال التكنولوجي. ويؤشر هذا الواقع إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة من أدوات السياسة الخارجية، تستخدمها الدول لتعزيز نفوذها وممارسة الضغوط على خصومها. كما أدى الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في الفضاء السيبراني إلى بروز تهديدات جديدة للأمن الدولي، منها الهجمات الإلكترونية المؤتمتة، والتضليل الإعلامي، وصناعة المحتوى المزيف (التزييف العميق)، والتأثير في الرأي العام والعمليات الانتخابية أو نشر تقارير اخبارية مزيفة أو معلومات مغلوطة لتبدو كأنها حقيقية. وتعد هذه التحديات من أخطر مظاهر الصراع المعاصر، لأنها تستهدف استقرار الدول ومؤسساتها دون اللجوء إلى القوة العسكرية التقليدية، ويخلق حالة من

البلبل وفقدان الثقة لدى المجتمع ، كما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية فبعد ايام قليلة من اندلاع الحرب في ٢٥ مارس ٢٠٢٢ ، تم نشر فيديو مفبرك بتقنية التزييف العميق للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي (Volodymyr Zelensky) يدعو فيه المقاتلين الأوكران للانسحاب من مواقع القتال وتسليم اسلحتهم ، ورغم ضعف التقنية المستخدمة فإن الرئيس الأوكراني سرعان ما كذب الفيديو حتى لا يؤثر ذلك في معنويات المقاتلين . (Zelensky, 2022) فماذا إن كانت التقنية متقنة وأثرت في معنويات المقاتلين ولو لدقائق ؟ قد يترتب على هذا الأمر احتلال العدو مواقع جديدة او استسلام بعض القوات .

وفي هذا السياق تؤدي المنظمات الدولية دوراً متزايد الأهمية في وضع مبادئ توجيهية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي. ففي عام ٢٠١٧ افتتحت هيئة الأمم المتحدة مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات كجزء من معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة حيث حذرت الأمم المتحدة عند افتتاحها للمركز من ان تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات قد تزعزع استقرار العالم من خلال الحرب والبطالة وهذا ما بيناه سابقاً حول اهمية التركيز على فكرة الامن البشري من جانب ضمان السلم الدولي والتنمية البشرية كأهم المخاطر التي من المتوقع ان تتسبب بها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر بشكل عام على الأمن القومي للدول . (محمد، ٢٠٢١، صفحة ٣٨٩) . الا أن نجاح هذه الجهود يتوقف على مدى استعداد الدول الكبرى للتعاون والتوصل إلى توافقات دولية تحد من مخاطر الاستخدام غير المنضبط لهذه التكنولوجيا، وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وتشجيع الابتكار. وبناءً على ذلك، فإن معالجة التحديات القانونية والأخلاقية والجيوسياسية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تتطلب تطوير إطار دولي أكثر شمولاً، يقوم على مبادئ الشفافية، والمساءلة، وحماية حقوق الإنسان، والالتزام بالقانون الدولي، بما يضمن توظيف هذه التقنية في خدمة التنمية والاستقرار بدلاً من تحويلها إلى مصدر جديد للصراعات الدولية.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لإعادة تشكيل ميزان القوى الدولي في ظل الذكاء الاصطناعي .

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم المتغيرات المؤثرة في مستقبل النظام الدولي، إذ تشير التطورات الراهنة إلى أن هذه التكنولوجيا ستؤدي دوراً حاسماً في تحديد مكانة الدول خلال العقود القادمة. حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أداة حيوية في السياسة الدولية والدليل ان الدول التي تستثمر في الذكاء الاصطناعي بشكل مكثف قادرة على فرض تأثير كبير في العلاقات الدولية (Bradford, 2019, p. 35) . ومع تزايد الاستثمارات في البحث العلمي، وتنامي المنافسة

على البيانات والرقائق الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية، أصبح من الواضح أن ميزان القوى الدولي يتجه نحو مرحلة جديدة تتداخل فيها عناصر القوة التقليدية مع القوة التكنولوجية، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في طبيعة العلاقات الدولية ومستقبل توزيع النفوذ العالمي. وفي تقرير للجمعية البرلمانية لحلف الناتو الصادر في أكتوبر ٢٠٢٢، أشار إلى أن ((الذكاء الاصطناعي آثار مدمرة على القدرات العسكرية ومن المتوقع أن يزداد هذا الأثر بشكل كبير خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة)). (خليفة، ٢٠٢٥، صفحة ٣٦) وتذهب المدرسة الواقعية إلى أن استمرار التنافس بين القوى الكبرى سيؤدي إلى تصاعد سباق الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق أكبر قدر من التفوق التكنولوجي لضمان أمنها القومي وتعزيز مكانتها الدولية. وفي هذا الإطار من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة والصين في توسيع استثماراتها في الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على التطبيقات العسكرية، والأمن السيبراني، والصناعات المتقدمة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة حدة التنافس الاستراتيجي بينهما وإعادة رسم خريطة النفوذ العالمي. أما من منظور المدرسة الليبرالية، فإن مستقبل النظام الدولي لا يعتمد فقط على التنافس، بل أيضاً على قدرة الدول على بناء أطر مؤسسية للتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي. فالتحديات العابرة للحدود، مثل الأمن السيبراني، والجريمة الإلكترونية، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، تتطلب تنسيقاً دولياً يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيات، ويحد من مخاطر تحولها إلى مصدر للصراعات الدولية، كما حذر منها عالم الفيزياء الشهير ستيفن هوكينج (Stephen Hawking) من أن يكون الذكاء الاصطناعي ((أسوأ شيء يحصل للبشرية)) وتتنبأ بأنه ((ربما تطور الروبوتات أسلحة قوية ذاتية التحكم أو أساليب جديدة لاضطهاد الكثيرين)) وقال ((اعتقد أن لا توجد فروقات عميقة بين ما يمكن للعقل البيولوجي أن يحققه... نتيجة لذلك، فإن يمكن للحواسيب نظرياً مضاهاة الذكاء البشري والتفوق عليه)) (Rory Cellan, 2014). كل ذلك ما هو الا دليل على التأثير الكبير الذي يمكن أن يتسبب فيه الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية.

وانطلاقاً من هذه الرؤى، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل ميزان القوى الدولي. السيناريو الأول: استمرار الهيمنة التكنولوجية للقوى الكبرى يفترض هذا السيناريو احتفاظ الدول الرائدة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بتفوقها في مجالات البحث العلمي والابتكار وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يمكنها من المحافظة على موقعها القيادي في النظام الدولي، مع استمرار الفجوة التكنولوجية بينها وبين بقية الدول.

السيناريو الثاني: قيام نظام دولي متعدد الأقطاب قائم على التنافس التكنولوجي. ويقوم هذا السيناريو على نجاح قوى أخرى، مثل الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند وغيرها، في تطوير قدراتها التقنية، بما يؤدي إلى توزيع أكثر توازناً للقوة الدولية، ويجعل الذكاء الاصطناعي أحد أهم معايير تحديد مكانة الدول في النظام الدولي.

السيناريو الثالث: تصاعد الصراع التكنولوجي والانقسام الرقمي العالمي. ويقوم على استمرار القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا، وتزايد المنافسة على أشباه الموصلات والبيانات، وانقسام العالم إلى تكتلات تكنولوجية متنافسة، لكل منها معاييرها التقنية وسلاسل إمدادها الخاصة. وقد يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة حدة التوترات الدولية، وارتفاع مخاطر الصراعات السيبرانية، وإضعاف التعاون الدولي في المجالات التقنية.

وفي المقابل، تمتلك الدول النامية فرصة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العامة، شريطة الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، والبنية التحتية الرقمية، وتنمية المهارات البشرية. إلا أن ضعف الإمكانيات التقنية والمالية قد يؤدي إلى اتساع الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة، مما ينعكس سلباً على قدرتها في المنافسة الدولية. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تعريف مفهوم القوة الوطنية، بحيث تصبح القدرة على إنتاج المعرفة، وتطوير الخوارزميات، وامتلاك البيانات، والسيطرة على التقنيات المتقدمة، من أهم مؤشرات القوة في القرن الحادي والعشرين. ولن يكون النفوذ الدولي في المستقبل مرتبطاً فقط بالقوة العسكرية أو الاقتصادية التقليدية، وإنما أيضاً بالقدرة على الابتكار والتحكم في التكنولوجيا الرقمية. وفي ضوء مفهوم القوة الذكية، فإن الدول التي ستتمكن من دمج قدراتها العسكرية والاقتصادية مع التفوق العلمي والتكنولوجي والدبلوماسية الرقمية ستكون الأكثر قدرة على التأثير في النظام الدولي. ولذلك، فإن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لم يعد خياراً تنموياً فحسب، بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان الأمن القومي، وتعزيز المكانة الدولية، وتحقيق التنمية المستدامة. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن الذكاء الاصطناعي سيظل أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي خلال العقود المقبلة، وأن نجاح الدول في استثمار هذه التكنولوجيا سيحدد بدرجة كبيرة موقعها في النظام الدولي. كما أن مستقبل العلاقات الدولية سيتأثر بقدرة المجتمع الدولي على تحقيق توازن بين المنافسة والتعاون، بما يضمن توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الأمن والتنمية والاستقرار العالمي.



الخاتمة والاستنتاجات:

خلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أهم محددات القوة في النظام الدولي المعاصر، ولم يعد مجرد تطور تقني، بل أصبح أحد أهم العوامل المؤثرة وعنصراً استراتيجياً في تشكيل موازين القوى الدولية وإعادة رسم طبيعة العلاقات بين الدول. وقد أدى التطور المتسارع في تطبيقاته إلى إحداث تحولات جوهرية في المجالات العسكرية والاقتصادية والأمنية والسياسية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة، مما أدى إلى تصاعد المنافسة الدولية وظهور أنماط جديدة من القوة والنفوذ، كما أظهرت الدراسة أن تفسير هذا التحول يختلف باختلاف المنظورات النظرية؛ إذ تؤكد النظرية الواقعية على البعد التنافسي والصراع على القوة، بينما تركز النظرية الليبرالية على فرص التعاون الدولي ووضع الأطر التنظيمية، في حين يقدم مفهوم القوة الذكية تصوراً متوازناً يجمع بين توظيف الموارد الصلبة والناعمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.. ومن ثم، فإن مستقبل النظام الدولي سيكون مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرة الدول على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأظهرت الدراسة أن الدول التي تمتلك قدرات متقدمة في البحث العلمي والبنية التحتية الرقمية ورأس المال البشري المؤهل أصبحت أكثر قدرة على تعزيز نفوذها الدولي، في حين تواجه الدول الأقل تقدماً تحديات متزايدة تتمثل في اتساع الفجوة التكنولوجية والرقمية. كما كشفت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي أصبح محورياً رئيساً في التنافس بين الولايات المتحدة والصين، مع سعي قوى دولية أخرى إلى تعزيز مكانتها في هذا المجال. وبناءً على ذلك، فإن مستقبل ميزان القوى الدولي سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدول على تطوير منظوماتها الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، والاستثمار في الابتكار، وكذلك المشاركة في وضع القواعد والمعايير الدولية المنظمة لهذه التكنولوجيا، بما يحقق التوازن بين متطلبات الأمن وتشجيع التنمية والابتكار. وعليه، فإن تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين يمثل أحد أبرز التحديات التي ستواجه المجتمع الدولي خلال العقود المقبلة، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي وبناء شراكات فعالة تضمن توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة التنمية والسلام العالميين، والحد من مخاطر المحتملة على الأمن والاستقرار الدوليين.

الاستنتاجات:

١. أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم مصادر القوة الشاملة في العلاقات الدولية، كما أسهم في إعادة تعريف مفهوم القوة، بحيث لم تعد القوة العسكرية التقليدية وحدها كافية لقياس مكانة الدول.

٢. أدى التقدم في الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والصين. وكذلك في بروز فاعلين جدد في العلاقات الدولية، مثل الشركات التكنولوجية العالمية.
 ٣. أصبحت البيانات، والرقائق الإلكترونية، والابتكار، ورأس المال البشري من أهم عناصر القوة في القرن الحادي والعشرين.
 ٤. أدى انتشار الذكاء الاصطناعي إلى اتساع أهمية الأمن السيبراني بوصفه أحد أبعاد الأمن القومي.
 ٥. ما زال المجتمع الدولي يواجه تحديات قانونية وأخلاقية في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في المجالات العسكرية والسياسية.
 ٦. من المرجح أن يتجه النظام الدولي نحو منافسة تكنولوجية أكثر حدة، مع تزايد أهمية الذكاء الاصطناعي في رسم موازين القوى.
 ٧. يتطلب الحفاظ على المكانة الدولية الاستثمار المستمر في البحث العلمي والتعليم والبنية التحتية الرقمية.
 ٨. سيظل الذكاء الاصطناعي عاملاً حاسماً في تحديد شكل النظام الدولي خلال العقود المقبلة، سواء من خلال تعزيز التعاون الدولي أو زيادة حدة المنافسة بين القوى الكبرى.
- التوصيات:**

- في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
١. وضع استراتيجية وطنية شاملة للذكاء الاصطناعي تتضمن أهدافاً واضحة لتطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم البحث العلمي، وتعزيز الابتكار، بما يساهم في تعزيز المكانة الدولية للدولة.
 ٢. زيادة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الجامعات ومراكز البحوث على إجراء دراسات متخصصة تساهم في توطيد التكنولوجيا وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.
 ٣. تطوير رأس المال البشري من خلال تحديث المناهج التعليمية، وإدماج مهارات الذكاء الاصطناعي والبرمجة وتحليل البيانات في مختلف المراحل الدراسية، مع توفير برامج تدريب مستمرة للعاملين في القطاعين العام والخاص.

٤. تعزيز الأمن السيبراني الوطني عبر تطوير الأنظمة الذكية لحماية البنية التحتية الرقمية، وإنشاء مراكز متخصصة لرصد التهديدات السيبرانية والاستجابة لها، بما يحد من المخاطر المرتبطة بالاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي.
٥. سن تشريعات وطنية وتنظيمات قانونية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتضمن حماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وتعزز مبادئ الشفافية والمساءلة، مع مراعاة التطورات التقنية المتسارعة.
٦. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي، من خلال تبادل الخبرات، والمشاركة في المبادرات الدولية، والإسهام في وضع معايير وأطر تنظيمية تحقق الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيا.
٧. دعم الاستخدامات السلمية للذكاء الاصطناعي في مجالات التعليم، والصحة، والاقتصاد، والبيئة، والإدارة العامة، مع الحد من الاستخدامات التي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الدوليين.
٨. تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية عبر دعم برامج نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتوسيع فرص الوصول إلى التقنيات الحديثة، بما يعزز العدالة في الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
٩. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الشركات الناشئة والاستثمارات في الصناعات الرقمية، بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
١٠. إنشاء مراكز وطنية متخصصة لدراسات الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية تتولى متابعة التطورات العالمية، وتحليل آثارها في الأمن القومي وميزان القوى الدولي، وتقديم الرؤى العلمية لصناع القرار بما يدعم رسم السياسات المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: المصادر العربية :

١. إبراهيم أبو خزام. (٢٠٠٩). الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام. لبنان : دار الكتاب الجديدة المتحدة .
٢. أحمد بدوي. (٢٠٠٩). العلاقات الدولية: النظرية والواقع. القاهرة: دار النهضة العربية .
٣. الإيسيسكو. (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات في العالم الإسلامي. الرباط: منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة. على الموقع <https://icesco.org/ar>



٤. إيهاب خليفة. (يناير، ٢٠٢٥). دبلوماسية الآلات .. تأثير الذكاء الاصطناعي في الامن الدولي والسلام (دراسة حالة حرب غزة ٢٠٢٤). السياسة الدولية.
٥. باقر علي حسين. (٢٠٢١). التكنولوجيا والهيمنة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين . بيروت : مركز دراسات الشرق .
٦. بسمة خليل الأوقاتي. (١٦ أكتوبر، ٢٠٢٥). السياسة والتكنولوجيا . الذكاء الاصطناعي وتحولات النظام الدولي : قراءة تحليلية في أربع زوايا للتأثير السياسي والاستراتيجي . بغداد : السياسة والتكنولوجيا.
٧. الدليمي محمد صالح. (٢٠٢٢). الصين امريكا والذكاء الاصطناعي ، قراءة في حرب القرن . بغداد : مؤسسة البحوث الدولية .
٨. ريتشارد ليتل. (٢٠٠٩). توازن القوى في العلاقات الدولية (الاستعارات والاساطير والنماذج. (هاني تابري، المترجمون) لبنان : دار الكتاب العربي.
٩. عبد السلام محمد السيد. (٢٠١٤). النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية.
١٠. عبد الله، أحمد. (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي ومستقبل القوة في العلاقات الدولية. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
١١. عثمان، محمد عبد الحميد. (٢٠١٦). العلاقات الدولية والسياسة العالمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
١٢. قاسم جمال زهران. (٢٠١٥). مدخل الى العلاقات الدولية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١٣. مجاهد ، محمد. (٢٠٢١). المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي : دراسة مقارنة. المجلة القانونية ، جامعة القاهرة،
١٤. المعهد العربي للتخطيط. (٢٠٢٢). التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. www.arab-api.org.
١٥. نسرين نموشي. (٢٠٢٥). الذكاء الاصطناعي والثورة في الشؤون العسكرية :تأثير التقنيات الذكية على استراتيجيات الحروب وميزان القوى الدولي. مجلة السياسة العالمية، .
١٦. هبة جمال الدين العزب. (يناير ٢٢). العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة اركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام الدولي :دراسات ٢٣(١).
١٧. هيثم عقيل محمود. (٢٠٢٦). تأثير الذكاء الاصطناعي على استراتيجيات السياسة الخارجية دراسة حالة لدول مجاورة. مجلة رام للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد السابع الجزء الثاني .

ثانيا : المصادر الاجنبية : (The Foreign Source)

1. sizing the prize PWC) .(2022-2023) .(What s' the real value of al gr your Business and how can you capitalise? price water house coopers global report .
- 2.Al Alexander kott) .(2018) .(towards an active ,autonomous and intelligent cyber defense of military systems;the nato aica reference architecture.
- 3.. Russell, S. &. (2021). *Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.)*. Pearson.
- 4.A Zelensky) .17 MAR, 2022 .(A Zelensky Deepfake Was Quickly Defeated, the Next one might not Be wired(MAR17.2022) on <https://www.wired.com/story/zelensky-Deepfak- facebook- twitter- playbook/>
- 5.Bradford, B. j. (2019). *Artificial intelligence and global power dynamics international policy review* (Vol. 13).
- 6.Brynjolfsson & McAfee .(2021-2014) .(second machine Age:work,pragress and prosperity in atime of Brilliant technologies .w.w norton & company.
- 7.Chen & Wang, L. (2020). china s' strategy for Artificial Intelligence. Internatioool journal of Artificial Intelligence,34(1).
- 8.Daniel Hoadley and Kelley sayler) .2020 .(report, Daniel Hoadley and Kelley sayler artificial Intelligence and national security conyressional research service .
- 9.H. Martines) .2020 .(AL-driven warfare;the Impact of artificial Intelligence on modern military operations routledae.
- 10.Hoijtink, M. (2022). "prototype Warfare" Innovation.and the Experimental way of warfare". *European Journal of International Security*, 7(3),
- 11.Hunter et Hunteal) .(2023) .(the military application of artificial intelligence technology in the united states, chine and russia and the imphcations for global securty defense and security analysis.
- 12.Jinghan Zeng) .(2021)" .Securitization of Artificiul Intelligence in china"the chinese journal of International politics .the chinese journal of International politics.
- 13.K. Grawford) .(2021) .(the Atlas of AI: mapping the geography of artificial intelligence .Yale university press.
- 14.Keohane., R. o. (1984). *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. . Princeton University Press.
- 15.lee tommy k,h.char & m.k. cheung(eds) information zach w. y) .limited 2021 .(technology in organlsations and societies multidisciplinary perspectives from ai to technostress(chelten ham uk .north ampton ma; emerald publishing.
- 16.Morgenthau, H. J. (2005). . *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. new York: (8th ed.). McGraw-Hill.
- 17.National Commission on Artificial Intelligence(NSCAI) Security) .(2021) .(Security, National Commission on Artificial Intelligence,2021 . ' <https://www.nscai.gov/wp-content/uploads/2021/03/full-report-Digital-1>.
- 18.NIST. (2023). *Artificial Intelligence Risk Management Framework (AI RMF 1.0)*. National Institute of Standards and Technology. <https://www.nist.gov>.
- 19.Nye, J. S. (2011). . *The Future of Power*. new York: PublicAffairs.
- 20.OECD. (2019). . *Recommendation of the Council on Artificial Intelligence*. <https://www.oecd.org>.
- 21.paul scharre) .(2021)' .(depunking the AI arms race theory 'texas nationd security review .vol 4.



22. Robert Jervis "Cooperation Under the Security Dilemma" (1978). *The Security Dilemma World Politics*. vol. 30.
 23. S.J. Norvig (2010). *Artificial Intelligence: A Modern Approach. The United States of America: Pearson Education*. Pearson Education.
 24. Setzas (2019). *Digital Economy Artificial and Artificial Intelligence: Reshaping the Global Economic Landscape*. Oxford University Press.
 25. Stanford, U. (2024). *AI Index Report 2024, Human-centered AI Institute*.
 26. Stephen Hawking warns artificial intelligence could end mankind, BBC, 2 December 2014, on <https://www.bbc.com/news/technology-30290540> Rory Cellan. 2 December, 2014. (Rory Cellan, Stephen Hawking warns artificial intelligence could end mankind, BBC, 2 December 2014, on <https://www.bbc.com/news/technology-30290540>).
 27. Tim Dutton (12/7/2025). *An Overview of National AI Strategies June 28-2018* available at site web 12/7/2025 time 21:45 p.m., <https://illgizmodo.com/pentagon-vnveils-plan-to-make-responsible-ethical-milit-1849100945> <https://illgizmodo.com/pentagon-vnveils-plan-to-make-responsible-ethical-milit-1849100945>.
 28. UN Chief Considering Watchdog Agency for AI, VOA, (June 12, 2023), available on <https://www.voanews.com/a/un-chief-considering-watchdog-agency-for-ai-7133567.html> Margaret Besheer (2023). (Margaret Besheer, UN Chief Considering Watchdog Agency for AI, VOA, (June 12, 2023), available on <https://www.voanews.com/a/un-chief-considering-watchdog-agency-for-ai-7133567.htm> Margaret Besheer, UN Chief Considering Watchdog Agency for AI, VOA, (<https://www.voanews.com/a/un-chief-considering-watchdog-agency-for-ai-7133567.htm>).
 29. UNESCO. (2021). *Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence*. <https://www.unesco.org>.
 30. Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics*. New York: McGraw-Hill.
- (Translated Arabic Sources) : المصادر العربية المترجمة :**
1. Abu Khuzam, Ibrahim. (2009). *Wars and the Balance of Power: A Comprehensive Study of the Balance of Power Theory and Its Dialectical Relationship with War and Peace*. Lebanon: Dar Al-Kitab Al-Jadid Al-Muttahida.
 2. Badawi, Ahmed. (2009). *International Relations: Theory and Reality*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
 3. ICESCO. (2021). *Artificial Intelligence: Opportunities and Challenges in the Islamic World*. Rabat: Islamic World Educational, Scientific and Cultural Organization. Available at: ICESCO □
 4. Khalifa, Ehab. (January 2025). "Machine Diplomacy: The Impact of Artificial Intelligence on International Security and Peace: A Case Study of the 2024 Gaza War." International Politics.
 5. Hussein, Baqir Ali. (2021). *Technology and Geopolitical Dominance in the Twenty-First Century*. Beirut: Center for Middle East Studies.
 6. Al-Awqati, Basma Khalil. (October 16, 2025). "Politics and Technology: Artificial Intelligence and Transformations in the International System: An Analytical Reading from Four Perspectives of Political and Strategic Impact." Baghdad: Politics and Technology.
 7. Al-Dulaimi, Mohammed Saleh. (2022). *China, the United States and Artificial Intelligence: A Reading of the War of the Century*. Baghdad: International Research



Foundation.

8. Little, Richard. (2009). The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models. Translated by Hani Tabri. Lebanon: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
9. Abd Al-Salam, Mohammed Al-Sayed. (2014). Contemporary Theories of International Relations. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
10. Abdullah, Ahmed. (2023). Artificial Intelligence and the Future of Power in International Relations. Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution.
11. Othman, Mohammed Abdel Hamid. (2016). International Relations and World Politics. Amman: Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution.
12. Qasim, Jamal Zahran. (2015). An Introduction to International Relations. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
13. Mujahid, Mohammed. (2021). "Civil Liability for Artificial Intelligence Robots: A Comparative Study." Legal Journal, Cairo University.
14. Arab Planning Institute. (2022). Digital Transformation, Artificial Intelligence and Sustainable Development. Kuwait: Arab Planning Institute. Available at: Arab Planning Institute
15. Namoushi, Nesrine. (2025). "Artificial Intelligence and the Revolution in Military Affairs: The Impact of Intelligent Technologies on War Strategies and the International Balance of Power." Journal of Global Politics.
16. Al-Azab, Heba Gamal El-Din. (January 2022). "Political Science between the Impact of Artificial Intelligence Technologies and the Review of the Foundations and Functions of the Concept of the State and the Structure of the International System." Studies, 23(1).
17. Mahmoud, Haitham Aqeel. (2026). "The Impact of Artificial Intelligence on Foreign Policy Strategies: A Case Study of Neighboring States." RAM Journal for Social and Human Studies, Issue 7, Part 2.

